

رقم الوثيقة: MDE 25/9420/2018  
19 نوفمبر/تشرين الثاني 2018

## رسالة مفتوحة إلى السائقين وفرق السباق والفنانين "سباق جائزة أبو ظبي الكبرى للفورمولا 1 لعام 2018"

الأصدقاء الأعزاء،  
تحية طيبة وبعد ...

بينما تهيئون أنفسكم وتسلط الأضواء عليكم على مسارح ومنصات سباق الفورمولا 1 الأخير لهذا الموسم، نود، نحن المنظمات غير الحكومية الموقعة أدناه، لفت عنايتكم إلى حقيقة حالة حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة، البعيدة كل البعد عن الأضواء الباهرة واللامعة التي تعتزم البلاد أن تبينها للعالم.

فمنذ عام 2011، عقدت سلطات الإمارات العربية المتحدة العزم على شن حملة قمعية لإسكات أصوات منتقديها، ومن بينهم المدافعون عن حقوق الإنسان وقضاة ومحامون وأكاديميون وطلاب وصحفيون. فتعرض هؤلاء للمضايقات والاعتقال التعسفي، وأخضعوا للاختفاء القسري وللتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، وأدينوا بناء على محاكمات لم تلب مقتضيات المعايير الدولية للعدالة. كما يقضي منتقدون للسلطات ومعارضون في الإمارات العربية المتحدة فترات حكم طويلة بالسجن لا لشيء إلا لتعبيرهم السلمي عن حقهم في حرية التعبير. ونحن بدورنا نعتبرهم سجناء رأي ينبغي الإفراج عنهم فوراً ودون قيد أو شرط.

لقد شددت سلطات الإمارات العربية المتحدة قوانينها القمعية من أساسها، وعدلتها حتى تلائم أغراضها في المزيد من قمع حقوق الإنسان، ولا سيما إسكات الأصوات المعارضة السلمية وغيرها من سبل التعبير عن القضايا العامة. ونتيجة لذلك، صدرت بحق المدافعين عن حقوق الإنسان وسواهم من منتقدي سياسات السلطة أحكام بالسجن لمدد طويلة.

وإن [الإمارات العربية المتحدة](#) مدرجة ضمن دائرة الدول "المغلقة" بحسب مقاييس "مرصد التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين CIVICUS"، وهذه الفئة هي الأدنى والأكثر قمعية من حيث حماية الحريات المدنية في التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات والانضمام إليها.

إننا اليوم نطلق [حملة](#) للمطالبة بالإفراج عن سجناء الرأي في الإمارات العربية المتحدة، ونحثكم كي تمدونا بما تستطيعون من عون في ذلك.

ندعوكم، كسائقين وأعضاء في فرق السباق وفنانين، إلى أن تكونوا أبطالاً لحقوق الإنسان على حلبة السباق وعلى المسرح؛ وإلى أن تكونوا أصوات من تم إسكاتهم واعتقلوا ظلماً. كما نحثكم على استخدام شهرتكم من أجل مطالبة السلطات الإماراتية بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع سجناء الرأي الذين اعتقلوا لمجرد انتقادهم السلطات بصورة سلمية، أو لدعوتهم إلى احترام حقوق الإنسان.

يرجى استخدام تغريداتكم ومنشوراتكم وأحاديثكم المتعلقة بقصصهم على الوسائل الإعلامية والتحدث عنها في مقابلاتكم الإعلامية، حتى لا يطوي هؤلاء السجناء النسيان. ولهذا الغرض، بإمكانكم استخدام الوسوم

وفيما يلي قصص البعض من مئات سجناء الرأي المعتقلين لممارستهم السلمية حقوقهم في حرية التعبير:

**المدون والشاعر أحمد منصور** أحد المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان الذي حصل على جائزة مارتن إينالز للمدافعين عن حقوق الإنسان في 2015. وهو عضو في اللجنة الاستشارية "لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومان رايتس ووتش"، وكذلك عضو في الهيئة الاستشارية "لمركز الخليج لحقوق الإنسان". وقد دأب على توثيق حالة حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة منذ 2006، ونشر آراءه في الدفاع عن حقوق الإنسان علناً في مدونته وفي وسائل التواصل الاجتماعي، وأثناء مقابلات مع وسائل الإعلام الدولية. وحتى وقت اعتقاله في 20 مارس/ آذار 2017، كان أحمد منصور آخر المدافعين المتبقين عن حقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة الذين تمكنوا من انتقاد السلطات علناً. وفي 29 مايو/أيار 2018، حكم على أحمد منصور بالسجن لمدة 10 سنوات. وعقدت محاكمته سراً، ولا وجود لسجل عام لاجراءات المحاكمة. ومن غير الواضح ما إذا كان قد تمكن من الاستعانة بمحام. بينما أصدر البرلمان الأوروبي، في 4 أكتوبر/تشرين الأول، [قراراً](#) يدعو إلى الإفراج عنه. وهو رهن الحبس الانفرادي حالياً في "سجن الصدر" بأبو ظبي.

**الدكتور محمد الركن** محام بارز في مجال حقوق الإنسان، من إمارة دبي، ورئيس سابق لجمعية الحقوقيين في الإمارات العربية المتحدة، اعتقل في 17 يوليو/ تموز 2012 واحتجز، طيلة الأشهر الثلاثة التالية، رهن الحبس الانفرادي في مكان لم يتم الكشف عنه. ولم يعرف مصيره أو مكان وجوده طيلة تلك الفترة، بما يرقى إلى لاختفاء القسري. وحُكم عليه في يوليو/ تموز 2013 بالسجن لمدة 10 سنوات، إثر محاكمة بالغة الجور لـ 94 من دعاة الإصلاح، والتي أصبحت تعرف باسم محاكمة "الإمارات 94".

ادعى العديد من المتهمين في قضية الإمارات 94 وآخرون قيد المحاكمة أمام دائرة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا أنهم تعرضوا للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة في الاحتجاز السابق للمحاكمة، حيث كانوا غالباً ما يُحتجزون بمعزل عن العالم الخارجي لعدة أشهر في مرافق احتجاز سرية لأمن الدولة. ولم تحقق دائرة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا على نحو مناسب في هذه الادعاءات، رغم وجود أدلة صارخة على إساءة أمن الدولة للمعتقلين.

**أسامة النجار** هو ناشط إلكتروني اعتقل في 17 مارس/ آذار 2014، وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات بعد إرسال تغريدات إلى وزير الداخلية أعرب فيها عن قلقه من تعرض والده، **حسين علي النجار الحمادي**، لسوء المعاملة في السجن. حيث يقضي فترة حكم بالسجن تزيد عن 11 سنة. وكان من المقرر أن يفرج عن أسامة النجار من "سجن الرزين" في أبو ظبي، في مارس/آذار، عقب قضاء مدة حكمه كاملة. بيد أن السلطات قررت تمديد فترة احتجازه بذريعة أنه ما زال يشكل مصدر تهديد. وعقب القبض عليه، منع أسامة النجار من الاتصال بمحام لأكثر من ستة أشهر. وأبقى عليه في الحبس الانفرادي لأربعة أشهر بمرفق اعتقال سري، حيث قال إنه تعرض للتعذيب ولغيره من ضروب المعاملة السيئة.

وقبض على عالم الاقتصاد والأكاديمي والمدافع البارز عن حقوق الإنسان، **الدكتور ناصر بن غيث**، في أغسطس/آب 2015، وتعرض للاختفاء القسري لأكثر من سبعة أشهر. ولم يسمح له بالاتصال بمحام حتى بدء محاكمته في أبريل/نيسان 2016، كما لم يتمكن من إعداد دفاعه بصورة فعالة. وفي مارس/آذار 2017، حكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات بتهم شملت "نشر معلومات كاذبة" على موقع "تويتر" حول قادة الإمارات العربية المتحدة وسياساتهم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

التواقيع:

أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين

منظمة العفو الدولية

"التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين" (CIVICUS)

"الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان" في إطار مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان

مركز الخليج لحقوق الإنسان

منظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان

مؤسسة مارتن إيبالز

نادي القلم الدولي (بن انترناشونال) "المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب" في إطار مرصد حماية المدافعين

عن حقوق الإنسان